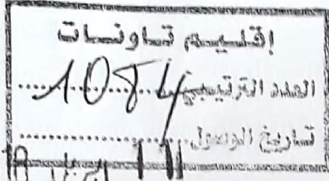


5 أبريل 2018

المملكة المغربية
وزارة الداخلية
المديرية العامة للجماعات المحلية

D 2185



2018

وزير الداخلية

إلى

السادة ولاة الجهات و عمال العمالات و الأقاليم بالمملكة

الموضوع: حول دعم الجمعيات من طرف الجماعات الترابية و إبرام اتفاقيات التعاون و الشراكة معها.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، ففي إطار تعزيز انفتاح الجماعات الترابية على مختلف الفاعلين الجمعويين داخل مجالها الترابي ودعم مشاركتهم في وضع و تنفيذ مخططات و برامج و مشاريع التنمية لدى الجماعات الترابية بمختلف مستوياتها، أوردت القوانين التنظيمية رقم 111-14 و 112-14 و 113-14 المتعلقة على التوالي بالجهات وبالعمالات و الأقاليم و بالجماعات مجموعة من المقتضيات التي تستهدف تنظيم علاقات الجماعات الترابية بالجمعيات و عقلنتها و ضمان فعالية إسهامها في أداء الجماعات الترابية لمختلف مهامها في إطار الاختصاصات الموكولة لها.

إلا أن مصالح هذه الوزارة لاحظت أن تعامل الجماعات الترابية مع الجمعيات لا يحترم في حالات عديدة المقتضيات القانونية المنظمة لذلك، كما أن مجموعة من طلبات الاستشارة حول الموضوع لا تفتأ ترد على المصالح المختصة بهذه الوزارة، و هو ما يستدعي التدخل ببيان القواعد الواجب احترامها في هذا الباب من طرف الجماعات الترابية و التي يجب أخذها كذلك بعين الاعتبار عند ممارسة مهام المراقبة الإدارية من طرف السادة الولاة و العمال.

و في هذا الإطار، ينبغي التأكيد بداية على أنه يجب التمييز بين توزيع المساعدات و دعم الجمعيات و بين إبرام اتفاقيات التعاون و الشراكة معها؛ فدعم الجمعيات و توزيع المساعدات عليها و رد بشكل حصري ضمن صلاحيات المجلس الجماعي في القانون التنظيمي رقم 113-14 المتعلق بالجماعات (المادة 92)، و لم يرد في أي من القوانين التنظيميين المتعلقين بالجهات و بالعمالات و الأقاليم، مما يجعل ذلك اختصاصا حصريا للجماعات دون الجماعات الترابية الأخرى.

و يتم دعم و مساعدة الجمعيات من خلال مقرر للمجلس يحدد الجمعيات المستفيدة النشطة داخل تراب الجماعة المعنية بغض النظر عن مجال نشاطها، كما يحدد كذلك المبالغ الجزافية المخصصة لها، وترصد الاعتمادات المخصصة لذلك ضمن البند المخصص لدعم الجمعيات بميزانية الجماعة. من جهة أخرى، ورد إبرام اتفاقيات التعاون و الشراكة كاختصاص ذاتي لدى كل الجماعات الترابية في القوانين التنظيمية الثلاثة، حيث يمكنها أن تبرم هذه الاتفاقيات إما مع جماعات ترابية أخرى أو مع الإدارات أو المؤسسات العمومية أو مع الجمعيات أو مع الفاعلين الاقتصاديين الخواص شرط أن يتعلق الأمر بإنجاز نشاط أو مشروع ذي فائدة مشتركة بين أطراف الاتفاقية و أن يدخل موضوعها ضمن الاختصاصات الذاتية للجماعات الترابية الموقعة عليها.

و تباديا لحالات استغلال النفوذ من أجل تمكين جمعية ينتمي إليها أحد الأعضاء من إبرام اتفاقية تمويل أو شراكة مع الجماعة الترابية التي ينتمي إليها العضو المعني، منعت القوانين التنظيمية المذكورة إبرام هذه الاتفاقيات بين الجماعة الترابية وبين الجمعية التي يكون أحد أعضائها عضوا كذلك في الجماعة الترابية المعنية باعتبار ذلك أحد أوجه ربط مصالح خاصة، بحيث يكون المقرر في هذه الحالة مخالفا لمقتضيات هذه القوانين التنظيمية و موجبا للتعرض و طلب البطلان إن اقتضى الأمر ذلك، دون الإخلال بإمكانية تطبيق مقتضيات المواد 67 و 65 و 64 من القوانين التنظيمية المتعلقة على التوالي بالجهات وبالعمالات و الأقاليم و بالجماعات على العضو الذي ثبت إخلاله عمدا بهذا المقتضى.

في المقابل، فإن دعم و مساعدة الجمعيات بمبالغ جزافية من طرف الجماعات من خلال مقرر لمجلسها لم يرد فيه منع لدعم جمعية يكون أحد أعضائها عضوا في المجلس الجماعي المعني، إلا أنه احترازا و ضمانا لشفافية مسطرة الدعم و تباديا للوقوع في حالات استغلال مواقع النفوذ و الامتياز، يجدر بالعضو المعني عدم المشاركة في المناقشة و التصويت على المقرر المتعلق بتوزيع المساعدات و الدعم على الجمعيات إذا كان منخرطا في إحدى الجمعيات التي ستستفيد من هذا الدعم.

أما فيما يتعلق باتخاذ المقررات الخاصة بإبرام اتفاقيات التعاون و الشراكة مع الجمعيات، فإن هذه المقررات يجب أن تتخذ بالأغلبية المطلقة للأعضاء المزاولين مهامهم طبقا لمقتضيات المواد 46 و 44 و 43 من القوانين التنظيمية المتعلقة على التوالي بالجهات و بالعمالات و الأقاليم و بالجماعات، اعتبارا أن الجمعيات هي إحدى أشخاص القانون الخاص، وإذا لم يتأت ذلك، فإن التصويت على هذه النقطة يتم بأغلبية الأصوات المعبر عنها خلال الجلسة الموالية التي يعقدها المجلس المعني.

و سواء تعلق الأمر بمقررات دعم و مساعدة الجمعيات أو إبرام اتفاقيات تعاون و شراكة معها، فإن هذه المقررات تكون خاضعة للتأشير إذا ما كانت ذات وقع مالي على نفقات أو مداخيل الجماعة الترابية المعنية وذلك طبقا للقواعد و الشروط المنصوص عليها في القوانين التنظيمية المشار إليها أعلاه.

وعلاوة على ضرورة احترام الجماعات الترابية لقواعد التعامل مع الجمعيات كما تم عرضها أعلاه، وفي إطار الحكامة الجيدة والتقائية البرامج والسياسات العمومية، فإنه يجدر بالسادة الولاة والعمال دعوة الجماعات الترابية التابعة لنفوذهم الترابي إلى الاستلهم من المساطر المعتمدة في المبادرة الوطنية للتنمية البشرية من أجل تحديد الجمعيات التي ستستفيد من توزيع المساعدات والدعم أو تلك التي ستبرم معها اتفاقيات تعاون وشراكة، خاصة من خلال تنظيم طلبات المشاريع وإحداث لجان تقنية تعنى بدراسة طلبات و مشاريع الجمعيات وتتبع إنجازها وكذا من خلال اعتماد نماذج الوثائق المعتمدة في مختلف برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

على ضوء ما سبق، أهيب بالسادة الولاة والعمال الحرص على احترام الجماعات الترابية لمختلف الشروط والقواعد المتعلقة بالتعامل مع الجمعيات ضمانا لمشروعية أعمالها ولتحقيق الأهداف المتوخاة منها بما يخدم الصالح العام والتنمية الترابية المنشودة.

والسلام

وزير الداخلية

عبد الوافي الفتيت